

التواصل المصطلحي في السياق الجامعي: مدخل لتعليمية المصطلح النقدي

Terminology-based communication in the university context:

An Introduction to the teaching of the critical term

د. محمد برحو

باحث في علم المصطلح النقدي - المغرب

Mohammed064123@gmail.com

ملخص

يهدف هذا المقال إلى إثارة إشكالية نوعية تتعلق بمستويات تلقي المصطلح النقدي داخل السياق الاستعمالي الجامعي؛ ومن أهم التصورات التي تمت مناقشتها في هذا الإطار تلك التي ترتبط بطبيعة العلاقة بين القارئ (مرسلا ومتلقيا؛ أستاذا وطالبا) والنص النقدي، وكيفية مواجهة قضايا اللفظ الاصطلاحي؛ غير أن المدخل الأساس الذي يحقق موضوعية الدراسة هو المعالجة النصية التي تُمكن من الكشف عن واقع المصطلح، وتقليص عدد دلالاته الممكنة.

الكلمات المفتاحية: التواصل المصطلحي؛ تعليمية المصطلح النقدي؛ السياق الجامعي؛ المعالجة النصية.

Abstract :

This article aims to raise a quality problem concerning the levels of receiving the critical term within the context of the university. The most important concepts discussed in this framework are related to the nature of the relationship between the reader (sender and recipient, professor and student) and the critical text, and how to deal with the issues of terminology, however, the basic approach that achieves the objectivity of the study is the textual processing that enables the disclosure of the reality of the term, and reduce the number of possible indications.

Key words: terminology-based communication; teaching critical terminology; university context; textual processing.

نص المقال:

كُتِبَ كثير عن الإشكالات المصطلحية التي تواجه النقد الأدبي العربي قديمه وحديثه؛ ومازال الموضوع يستأثر اهتمام كثير من الباحثين؛ إلا أن الملاحظ أن هناك شبه إهمال للجانب التعليمي عند الحديث عن الموضوع، وحتى إن تم الالتفات إلى هذا الجانب ، فإنه لا يعدو أن يكون إشارة خاطفة منبهة إلى إشكال من الإشكالات أو قضية من القضايا.

إن حالة الاضطراب والتخبط الذي نعانيه في المصطلح النقدي أثرت سلبا على تداوله وتوظيفه في السياق الجامعي، ذلك بأن تشخيص الواقع العلمي لطلاب الدراسات العربية في الجامعات يكشف عن حيرتهم إزاء المصطلح، مما خلق حواجز بينهم وبين النص النقدي، وجعل علاقتهم به في أغلب الأحيان يسودها الغموض والنفور.

وما يلاحظ على واقع الدرس المصطلحي بالجامعات العربية أنه يركز على الجانب النظري بشكل مبالغ فيه، إذ يفتقر عموما إلى الجانب التطبيقي، وتغيب فيه أي فلسفة موحدة حول كيفية إدماج الأسس العلمية المؤسسة للمعارف المصطلحية ونقلها لتكون معرفة جامعية، رغم أن هذا الجانب يُعد أهم عنصر في تدريس أي مادة علمية، والأساس المنهجي الذي ينبغي أن تقوم عليه قاعدة الدرس المصطلحي الجامعي.

لذلك توخينا في هذا المقال إثارة إشكالية نوعية تتعلق بمستويات تلقي الجهاز المصطلحي داخل هذا النسق الاستعمالي الخاص؛ وقد حاولنا التركيز على مناقشة مفاهيم وتصورات منهجية لمدخل علمية تهم التعامل مع حالات خطائية متعددة، ولم نعد إلى تقديم أي نموذج محدد لتعليمية المصطلح النقدي، لأننا نرى أن الأمر سابق لأوانه، ويحتاج إلى تكثيف الجهود على المستويين النظري والتطبيقي، والنظر إلى الموضوع من زوايا متعددة، في ترابط وتكامل مع خصوصية مجال النقد ونظرياته.

أولا. أهمية تدريس المصطلح النقدي.

يمارس المصطلح وظيفة فاعلة في تكوين المعرفة النقدية، إذ يشكل تمثلا صوريا للأفكار في شكل بناء معرفي يسهم في تأطير التصورات الفكرية في المجال، واحتواء المفاهيم وضبطها؛ من هنا تبرز أهمية الحديث عن المصطلحات النقدية في علاقتها بالمتلقي في كونها تستهدف أولا وقبل كل شيء ضبط حركة الفكر النقدي ومساراته، والإلمام بحقائقه ونظرياته ومنهجه، وتنظيم لغته وفق علاقاتها البنوية، لاستثمارها في القراءات الجديدة والإنتاجات النقدية.

ويُعد المصطلح في المجال النقدي وسيلة من وسائل التواصل المعرفي، إذ يسهم في تحقيق التواصل بين أهل الاختصاص بوصفه علامة على الأفكار الخاصة بناقد معين أو إحالة مرجعية على مفهوم أو قضية أو اتجاه محدد؛ وهذا يعني أن المصطلح في نشاطه التواصلية يحقق اقتصادا لغويا فاعلا يغني عن الشروحات والتفاصيل، ويوفر كثيرا من الوقت والجهد.

وللمصطلح النقدي وضع خاص داخل النقد الأدبي، إذ يشكل أدوات التي يعقد بها صلته بالمعرفة، ويحدد بواسطتها وظيفته وعلاقاته؛ وبذلك فإن يسر الخطاب النقدي أو عسره، يتوقف بشكل كبير على التمكن من هذا

الجهاز أو عدم التمكن منه؛ فإذا تم توظيفه توظيفاً علمياً مضبوطاً، فإنه يخدمه ويفيده؛ أما إذا لم يحسن استخدامه، فإنه يؤثر سلباً في العمل النقدي.

من هنا يظهر كيف أن كل عمل نقدي يرتبط بمصطلحات معينة، مما يجعل طبيعة العلاقة بين المصطلح والنقد تأخذ بعداً جدالياً، لا يمكن الحديث عن أحدهما دون الحديث عن الآخر؛ وهي السمة التي تجعل أي محاولة للتأمل والتفكير في تدريسه لا بد أن تأخذ في اعتبارها عدم إمكانية الفصل بينهما على المستوى العملي، ولا تشخيص إشكالية أحدهما ومعالجتها بشكل منفرد وبمعزل عن الآخر، وإلا أدى ذلك إلى مخاطر الانزلاق المنهجي، وتقليص إمكانية السيطرة على الموضوع.

ثانياً. إشكالية المصطلح النقدي والتواصل.

إن حياة المصطلح لا تعني إيجاداً وصياغته ووضعها، وإنما تدبير سياسة لاستعماله ونشره؛ من هنا ينبغي أن لا يتركز اهتمام البحث المصطلحي على الجوانب اللغوية والدلالية للمصطلح فقط؛ بل يجب أن يوجه اهتمامه كذلك إلى مسألة تلقي المصطلحات ومدى شيوعها واستعمالها الفعلي في الأنماط اللغوية مكتوبة كانت أو منطوقة، والعوامل والطرق التي حفزت على قبول المصطلح وتداوله، أو رفضه وهجره؛ "ولا نغالي إذا قلنا إن مبدأ الاستعمال والشيوع هو من أهم المبادئ المصطلحية إن لم يكن أهمها، لأن الغاية من استعمال المصطلحات هي تحقيق التواصل وتيسيره"¹.

وترتبط الغايات التي يهدف المصطلح النقدي إلى تحقيقها بشكل أخص بالمقاصد التعليمية، وقد ألفينا أن الخطاب المصطلحي في جزء منه خطاب تعليمي، وما تلك المعاجم التي حاول أصحابها بناءها إلا دليل على الغاية التعليمية وتسهيل تداولية المصطلح؛ فصناعة المعجم المختص وهي تنقل مفاهيم العلوم تصبح أساساً تعليمياً يساعد المتعلم والمتلقي، وهي في هذه الحالة تستجيب لرغبة تواصلية وإخبارية ما دامت تضمن سلامة مستوى فهم الإرساليات في الحقول العلمية المتخصصة².

ويمكن النظر إلى الخطاب النقدي على أنه تواصل بطريقة أو بأخرى، "مادام الخطاب يفترض متداولين؛ إذ لكل خطاب مرسل، وله كذلك مرسل إليه أو متلقي، سواء أكان هذا متلقياً فعلياً أو متلقياً مثالياً أو متوهماً"³.

ويعتمد التواصل المصطلحي المقصود في هذا المقال على ثلاثة مرتكزات: المرسل: الناقد - الأستاذ؛ والرسالة: النص النقدي - المصطلح؛ والمتلقي: الأستاذ - الطالب. وما يهم في هذا الإطار ليس المرسل أو المتلقي، بل العلاقة التي تجمع بينهما باعتبار أن هذه العلاقة تتم صياغتها بواسطة التواصل. ويظهر أن المصطلح النقدي ليس له أي قيمة إلا في حال استخدامه، وهنا يتبين أن موضوع البحث لا يتمثل في المصطلح في حد ذاته، بقدر ما يتمثل في عمليات استخدامه.

وما يجب التنبيه عليه في هذا المقام أن اعتبار المعرفة المصطلحية وضعاً متمركزاً حول الأستاذ بوصفه مراسلاً داخل السياق التواصلية الجامعي، وعدّه القارئ المثالي الذي ينتج المعرفة، ويهب المصطلح في النص وجوده ومعناه وحقيقته، يؤدي إلى إنكار لأي وجود موضوعي ممكن للنص والذات القارئة.

إن الحاجز الذي يخلقه توسط هذا القارئ المثالي بين النص المقروء والقارئ المتعلم يجعل من حدوث النص المقروء وتحقيقه مرهوناً بالمرور عبر فعل التقبل فقط، كما أن المبالغة في الاعتماد عليه تُخضع المصطلح لنظام المعنى الواحد الذي لا يحتمل التعدد ولا الاختلاف؛ وهنا نؤكد أن المصطلح هو حصيلة نشاط تبادلي بين القارئ (مرسلاً ومتقبلاً؛ أستاذاً وطالبا) والنص، أي نتاج لعملية الإرسال والتلقي داخل نظام التفاعل والتواصل، وهو ما يحدد موقعه في وضعية بناء وتشكيل وتكوين.

وإذا كان التواصل المصطلحي يهدف إلى تبادل الآراء ونقل المعارف النقدية إلى المتلقي وتزويده بالمفاهيم الدقيقة الضابطة لها، فإن هذا يفرض أن تكون العلاقة بين المرسل والمتلقي تنبني على التوازن والتفاهم. ومن ثم، فإن التواصل الفعال بالمصطلح يقتضي أن يتلقى المستقبل المصطلح ويفهمه وفق مقصدية المرسل؛ إلا أن هذه العملية غالباً ما لا تتم بهذا الشكل المثالي، ذلك بأن الكيفية التي يُستقبل بها المصطلح / المفهوم كثيراً ما تطبعها حوارية ذات بعد إشكالي تخفي صراعاً بين القدرة على تمثيل المفاهيم وتوظيفها.

لقد أثار هذا الخلل التواصلية وضعاً قلقاً، ورسخ وضعية مؤسفة، فاللغة الاصطلاحية التي يتعامل بها الأساتذة والطلبة على السواء لغة فضفاضة يعزوها الطابع العلمي، ولا يمكن لمثل هذه اللغة أن تنتج معرفة نقدية تتصف بالموضوعية والدقة. وهنا يمكن كشف بعض العوامل التي أسهمت في اضطراب هذا النمط التواصلية، وإجمالاً في نقطتين اثنتين هما:

* العوائق المعرفية: وهي مجموع الحواجز التي تؤدي إلى ركود المعرفة العلمية للمصطلح، إذ إن معرفة عدد كبير من المصطلحات النقدية في صورة ألفاظ وحدود موحدة تبدو بعيدة المنال.

* العوائق التعليمية: وتتمثل في حالات الانزياح التي تحدث أحياناً أو غالباً بين الأطراف المسهمة في عملية التواصل، والتي تعد مؤشراً هاماً عن الفارق بين ما يريده الأستاذ أو الطالب وما يريده النص النقدي؛ وتنتج هذه العوائق كذلك عن طبيعة منهجية تدريس المصطلح التي قد تكون غير واضحة وتؤدي إلى معارف تصطبغ باللبس والغموض.

ويظهر هنا أن مسألة المصطلح لا ترتبط بالباحثين المتخصصين، "غير أننا لو نظرنا إلى المسألة على مستوى الجمهور لوجدنا أن الجمهور يشعر أن ثمة مشكلة، والمشكلة هنا ليست نابعة من جوهر القضية، وإنما من علاقات الاستقبال التي نشأت حولها، وهذه العلاقات هي التي تفرض موضوعاً كهذا الموضوع"⁴.

ويرى بعض الدارسين أن المصطلح لغة نحوية لا مسوّغ لتوظيفه وتداوله مع غير المتخصصين، يقول حمزة قبلان المزيني: "أما مشكلة القارئ فهي أننا عندما نتحدث عن المصطلحات فإننا لا نتحدث عن الباحثين، وإنما نتحدث عن المستقبلين لهذه الأبحاث... أي إنني أتحدث عن القارئ المتخصص ولا أتحدث عن القارئ غير المتخصص... وحينما أكون في مجال العلم، فإن القارئ غير المتخصص لا يهمني"⁵.

ومع ذلك، فإننا في هذا المقام لا يمكننا تجاهل القارئ غير المتخصص، لأن الإشكالية لديه تصبح مضاعفة، فإذا لم يكن هذا القارئ متمكنا من المجال العلمي المخصوص بالبحث حتى يطلع على المفهوم دون وسيط، ركبه النفور من النقد ومصطلحه.

ولعل فقدان الفاعلية التواصلية بين المتخصص وغير المتخصص، هو ما يُنتج لا محالة إشكالات مستقبلية، بل يمكن عده جانبا من جوانب بقاء الفكر المصطلحي حبس الدائرة المغلقة، إذ لم يستطع أن يتحول إلى حقيقة تعليمية، ولم يجد طريقا إلى عقل الشرائح الطلابية الواسعة التي يمكنها أن تحوّل مشاريعه إلى واقع حقيقي ينبض بالحياة؛ وفي هذا السياق نرى أن حل بعض الإشكالية التاريخية لقضايا المصطلح النقدي تتمثل اليوم في إمكان بناء وعي طلابي يخترق صفوف النخب والمتخصصين، ليتحول إلى قوة استعمالية فاعلة.

ثالثا. نحو تصور عام لتعليمية المصطلح النقدي.

راهن التدريس بالجامعة بقوة على تفعيل المصطلح النقدي واستثماره وتحويله إلى أداة منظمة ومنتجة للمعالجات الجديدة في دراسة القضايا النقدية وتحليل النصوص الأدبية؛ غير أن نظرة إلى سياقات التوظيف والتلقي تكشف عن بعض الاختلالات والعيوب النسقية التي تمس بعض المصطلحات التي يتم تداولها والاشتغال بها.

وفي هذا المناخ من الاضطراب المصطلحي، حاولت بعض الدراسات المصطلحية التطبيقية تقديم بدائل عملية لتجاوز إشكالات المصطلح النقدي، إذ أضحت غاية صناعة المعاجم النقدية من المهام التي حملها على عاتقه مجموعة من الدارسين، منطلقين من رؤيا ترى أن هذه المعاجم القطاعية ستعمل على توحيد المفاهيم ووضع حد لاختلاف الدلالات، وستقوم بتثبيت ركائز نهضة مصطلحية ونقدية تضمن السير نحو بناء علمي يحقق للأمة ذاتها.

وإذا كانت المعاجم المختصة تسهم في إضاءة المصطلحات، وتُعَوِّد الطالب على منهجية البحث المصطلحي، فإن اختزال حدود التعامل مع المصطلح النقدي في حدودها وعدّها قادرة وحدها على تحقيق التواصل العلمي السليم يثير مجموعة من التساؤلات، خاصة فيما يتعلق بمدى قدرة هذه المعاجم على تسريع المعرفة بالمصطلح؛ والراجح عندي ما ذهب إليه حمزة قبلان المزيني في قوله: "ويظن كثير من المشتغلين بالمصطلحات أيضا أن توفرها في شكل قواميس يؤدي إلى السرعة في معرفتها وتعميمها. وهذا غير صحيح، إذ إن المصطلح المقطوع عن سياقه قد يؤدي

إلى اللبس عند استعماله"⁶، فالتجربة تؤكد "أن كثيرا من المبتدئين لا يلجأون إلى القواميس المتخصصة، لأنها وإن ساعدتهم قليلا فإن الطريقة الطبيعية التي يكتسبون بها دلالة تلك المصطلحات هي تلقيها عن أساتذتهم في أثناء فترة الدراسة، ويأتي هذا الاكتساب متدرجا وبطريقة غير واعية في كثير من الأحيان"⁷.

ونشير هنا إلى أن الاعتماد التام على المعجم المختص بوصفه واقعة سابقة على فعل القراءة، بل على النص المقروء نفسه، يبعد الطالب القارئ عن التعامل المباشر مع النص النقدي؛ لأن المعجم يقدم المصطلح بوصفه بنية جاهزة ومغلقة ومنتهية ذات دلالة ثابتة وقارة، الشيء الذي يقود الطالب إن هو لم يحسن استخدامه إلى الإسقاط المفاهيمي والمحاكاة الآلية أثناء التعرف إلى المصطلح.

والسؤال الذي يثير نفسه هنا هو: هل يمكن الاستغناء عن المعاجم المختصة أثناء التعامل مع الظاهرة الاصطلاحية؟

إن حديثنا السابق لم يتضمن لا صراحة ولا ضمنا أنه يمكن أن نستغني عن المعاجم بشقيها، وإنما أردنا التنبيه إلى ضرورة إعادة النظر في كيفية الاشتغال بها؛ إذ ينبغي أن تكون المعاجم اللغوية أو القطاعية على السواء مرجعا دلاليا وأداة مساعدة فقط، يُنظر من خلالها إلى المناسبة الدلالية بين المفهوم الأصلي والمدلول الاصطلاحي للمصطلح النقدي؛ لأن المصطلح عبارة عن توليف طبقي بين عدة معان لغوية واصطلاحية، يأخذان تظاهرات عدة في الممارسة النقدية.

وإذا توجهننا صوب قضايا اللفظ الاصطلاحي وإشكالاته، فإن كل ما يحتاجه الطالب في هذا الإطار معرفة بضوابط الوضع، مثل: الاشتقاق⁸، والمجاز⁹، والتعريب والترجمة¹⁰، والنحت¹¹، والضمائم المصطلحية¹² وغيرها، والتي تشكل لديه مبادئ نظرية يستند إليها أثناء النظر إلى المصطلحات داخل ميدان استعمالها الخصوصي وفي نشاطها المعرفي. وبقدر ما تكون هذه القواعد مبنية على تصور علمي وبحث جاد، بقدر ما يكون لها أوفر الحظ في كشف طبيعة الجهاز المصطلحي، وخصائصه، ووظيفته، وعلاقته بغيره من الأجهزة أو الموضوعات في مجاله.

ومعرفة قوانين اللغة والقدرة على تمييز المسميات الاصطلاحية ليستا كافيتين ما لم ترافقهما معرفة حقيقية بالمسمى الاصطلاحي؛ وتعد النصوص النقدية في هذا المقام المادة الأساس في هذه العملية، والتي يجب أن يخضع المصطلح فيها للتبشير بتلمس حياته في خضمها بناء على النظرة الشمولية لأجزائها التي يتناثر فيها معناه وينتشر عبر فضاءاتها.

وتقوم هذه المعالجة النصية على مجموعة مرتكزات تؤسسها خصوصيات النص النقدي في حد ذاته، ويمكن أن نجملها في الآتي:

- تشكل القضايا النقدية في النصوص محددات دلالية يدرس ضمنها المصطلح.
- يحتوي النص النقدي على دلالة غير قابلة للتجزئة؛ ولهذا فإن الكشف عن سمة من سمات المصطلح فيه، إنما هو وسيلة جوهريّة لإقامة دلالة النص كذلك.
- للنص النقدي أفق خاص وحدود معينة تتجلى في فضاءه مجموعة من الدلالات، يتعين على دارس المصطلح كشفها وتبيينها.
- يتكون النص النقدي من نقول متضمنة وإشارات وثقافات عديدة، تكتمل فيه خارطة التعدد الدلالي للمصطلح، وبذلك فإن المصطلح النقدي فيه، وإن كان ممارسة ذاتية في سياق معين، فإنه عمل جماعي موجود في الذاكرة الجماعية ومقترن بها.
- النص النقدي مغلق على نفسه، ومكتف بذاته يمكن عزله وتحليله بوصفه محورا لتحديد اكتمال المصطلح دلاليا؛ وهو منفتح يتجه إلى القارئ في عملية مشاركة في بناء مفهوم المصطلح وإضاءته.
- وفي الجهة المقابلة تتضح علاقة المصطلح بالنص في الجوانب الآتية:
- إن الوحدة المصطلحية تخضع لمجموعة شروط يمكن عدها مميزات خاصة بالبنية الداخلية للنص.
- لا يكون للمصطلح النقدي إذا أخذ على حدة أي معنى بحد ذاته، بل تقوم دلالاته عندما يرتبط بالتنظيم المعنوي للنص بوصفه كلا.
- لا يكتسب المصطلح هويته إلا إذا أمكن أن يرتبط بعلاقات مع غيره من المصطلحات، إذ إن ما يمثل مفهومه يقوم على العلاقة بينه وبين باقي العناصر المصطلحية داخل النص.
- يعد المصطلح في علاقته بالنص الذي يتموقع فيه منتجاً دلالياً وبنية منتجة في الوقت نفسه.
- وإذا كانت خصائص المصطلح ودلالاته تتغير وتتلون بتعدد الاستعمالات، فإن للسياق في هذا المقام وظيفة هامة في تقليص عدد الدلالات الممكنة وتخصيصها؛ ويمكن تحديد أهم المميزات التي يتسم بها هذا النهج السياقي والوظائف التي يؤديها فيما يأتي:
- أنه يجعل مفهوم المصطلح سهل الانقياد للملاحظة والدرس.
- أنه يقوم بتحديد الصفات الدلالية التمييزية للمصطلح، ويُرْزِل الإبهام والغموض.
- أنه يمكن أن يساعد في تحديد التعبيرات الاصطلاحية، على اعتبار أن صحبة المصطلح لغيره في سياقات معينة وتوافقهما في الوقوع معيار لعدهما تعبيراً اصطلاحياً واحداً.

- أنه بتحديدده لمجالات الترابط والعلاقات لاستعمالات المصطلح في النصوص، يساعد على الكشف عن طبيعة الترادفات والتقابلات والمصطلحات الأصول والفروع وغيرها.

- أنه يُخلّص المصطلح من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، ويخلق لها دلالة حضورية.

يظهر إذن، أن مفهوم المصطلح مرتبط بصورة متوازنة بالمعلومات السياقية المتوافرة، فمتى كثر حجمها، يكون مفهومه معينا بشكل كبير وواضح، ومتى قلت أو انعدمت غمض المصطلح. أما إذا عجز السياق عن تحديد المعنى المراد بالمصطلح ولم يكتسب الوضوح منه، فالفساد هنا يقع في التعبير والخلل في قدرة المخاطب على الإفصاح عن مراده بالمصطلح، وإيصاله للمخاطب.

ينجم عما سبق أن المصطلح النقدي يمتلك قيمته من داخل سياقه النصي، وأن أي حديث عنه بالوضع المثالي أو بشكل مسبق عمل غير منتج؛ لذلك فإن المعطيات النصية يجب أن تكون هي مجال الملاحظة والبحث عن الوظائف التي يؤديها المصطلح، وعن جزئيات المفاهيم التي يمكن تركيبها لبناء معناه؛ فهي التي تكشف عن الآليات والنظم التي تسهم في إنتاج دلالاته بعيدا عن التعميم.

قد يرى بعضهم أن هذا التركيز على ال وحدة النصية الداخلية في استجلاء خصوصية المصطلح ومحتواه الفني دعوة إلى خلق قطعة مع كل ارتباطاته وعلاقاته الخارجية؟

ما نود تأكيده هنا، أن النص ليس المصدر الوحيد للمعرفة القرائية، ذلك بأن المصطلح ليس وحدة نصية قائمة الذات ومكتملة الدلالة مستقلة عن بعدها التداولي؛ كما أن نسقه النصي الخاص لا يمكن تصوره مغلقا أو معزولا عن نسق أشمل هو نسق المعرفة النقدية التي توطئه ويتبادل التأثير والتفاعل معها، وتمنحه وضعه الاعتباري العلمي.

إن التركيز على مقتضيات السياق النصي أثناء النظر إلى المصطلح النقدي هدفه تخلص المصطلح من كل تلك الإشكالات الرائجة في بيئته الثقافية، ويُمكن هذا النهج أيضا من تجنب كل الإسقاطات الخارجية التي يمكن أن تضر بالنص ومصطلحه؛ مما يسمح بتحقيق موضوعية الفهم، واستخلاص أحكام تقريرية تنعت المصطلح استنادا إلى حقائقه الوجودية والواقعية.

إن معرفة المصطلح تنطلق من النص ولا تقف عند حدوده، ومن ثم فإن قراءته تستوجب توجيه الاهتمام كذلك إلى أصوله الثقافية التي استمد منها، وربطه بأصله الوضعي، أي بالمدرسة أو الجماعة أو الشخص الذي أعطى اللفظة دلالتها الاصطلاحية وميزاتها المفهومية الخاصة. ويزداد الأمر أهمية أثناء التعامل مع المصطلحات الأجنبية، لأنه هنا بالذات ضرورة فهم المرجعية الثقافية للمصطلح تصبح مطلبا جوهريا.

إن تحديدنا السابق في كون القارئ (أستاذًا؛ وطالبًا) يقوم بتحديد المفهوم المحصّل انطلاقًا من تعامله مع النصوص النقدية، يفرض علينا تحديد طبيعة العلاقة التي يمكن أن تجمعها بالنصوص الأدبية الإبداعية بوصفها مادة خامًا لهذه المصطلحات. إن رجوع القارئ إلى النص الأدبي قد يكون في بعض الحالات ضرورة منهجية، يُجلب القصد منه، ويزيل الالتباس عند وقوعه؛ وبهذا الوصف تكون القراءة ذات جوهر حوارى متعدد الأطراف.

ولتفادي القراءة الانطباعية للمتون المدروسة، ينبغي أن يزود الطالب بمجموعة دعائم منهجية، تجمع الحقائق المتعلقة بالمصطلح، وتقرنها وتحللها، وتفسرها في بعدها الأدبي والتواصلية؛ ومنها: المنهج الوصفي الذي يروم الكشف عن ماهية الظاهرة المصطلحية وما يتعلق بها في المتن المدروس في فترة زمنية بعينها؛ وتتجلى قيمته فيما يتسم به من تركيز للبحث في نطاق النص وضبط التعامل معه، وتأمين قدر من السلامة في النتائج ودقتها. ونشير هنا إلى أن هذه الآلية الوصفية يمكن تكييفها وملاءمتها للتطبيق حسب طبيعة الموضوع والهدف الذي يروم القارئ تحقيقه من وراءه، كما أنها قابلة للتوسع واحتواء زوايا أخرى مكملّة، مثل الإجراء التحليلي، والإجراء النقدي، والإجراء التاريخي خاصة إذا كان المتن المدروس تراثًا لناقد معين.

ولا تخفى في هذا المقام أهمية الموازنة ونجاعته، خاصة عندما يتعلق الأمر بمصطلحات أساس في المجال النقدي؛ إذ تسمح هذه العملية في مجملها بتبيين ما اتفق فيه الدارسون وما وقع فيه الاختلاف بينهم، ومعرفة ما بين خصائص المصطلحات من اشتراك أو تباين، واستخلاص القوانين العامة للظاهرة المصطلحية موضوع الموازنة. كما تُمكن المقارنة بين مصطلح ناقد عربي وآخر غربي -مثلا- من إبراز أوجه الائتلاف والاختلاف بين استعمال مصطلح معين أو منظومة مصطلحات محددة في ثقافتين مختلفتين، وتحديد مستوى الاحتكاك والانتفاع الحضاري، والضوابط والقوانين التي تنظمه.

وإذا كانت الدلالات تصورات ذهنية قائمة على خصائص مجردة، وخطابات لغوية ذات إحاءات وظلال متعددة يصعب الإمساك بعناصرها المفهومية، فإن مهمة القارئ الأساس وصف ما تتضمنه الشحنة الدلالية من سمات وتنظيمها، ثم تركيب خصائصها، وتكثيف محتواها في دلالة نواة؛ ويمكن هنا كذلك استجلاء خواص المصطلح التي تسهم في إيضاح مفهومه، من خلال تحديد صفاته، مثل الخصائص التي يتميز بها عن سواه، والنعوت أو العيوب التي ينعت بها أو يعاب...

والخطوات المعتمدة لضبط الدلالة في حال التعامل مع نصوص تنتمي إلى مراحل تاريخية مختلفة هي عينها الخطوات السابقة، اللهم إلا بعض السمات التي يتميز بها الموضوع خاصة في شقه التاريخي. وهنا تضاف الآلية التاريخية لوصد تطور المصطلح في مختلف مراحلها ضمن قيد المجال الزمني المحدد، لكشف الثابت والمتغير، والمركزي والهامشي.

ويتطلب التعامل مع المصطلح النظر إليه بوصفه جزءا من الكل لا يستقيم توظيفه إلا باستحضار مصطلحات أخرى تعضده وتوضحه، لأن المصطلح وإن كان مفردا، فإنه لا يمكن تصوّره مستقلا بذاته، بل هو دائما متفاعل مع غيره من المصطلحات ومتواصل معها في إطار من التكامل والترابط حيناً، والتباعد والتنافر حيناً آخر، تسانده وتزيد دلالاته تكشفاً في ضوئها. وهنا تظهر أهمية تحديد موقع المصطلح ضمن المنظومة التصورية التي ينتمي إليها، وضبط العلاقات التي تجمعها بباقي العناصر المصطلحية، مثل علاقات الاتفاق والائتلاف¹³، والاقتران¹⁴، والاختلاف¹⁵، والتداخل والتكامل¹⁶، والتضاييف¹⁷...

إن الخطوات المنهجية المذكورة تمثل نموذجا نمطيا فقط، وليس بالضرورة أن يستوفي التعامل مع كل مصطلح مصطلح هذه المداخل جميعها، لأن المصطلحات تختلف في طبيعتها من حيث كونها أصولا أو فروعا، وتبعاً لذلك تختلف من حيث درجة حضورها النصي.

وقبل أن نختم هذا المحور، نود الإشارة إلى مسألة في غاية الأهمية، وهي أن القارئ الطالب في توجهه إلى النص النقدي لا يتوجه إليه فارغ الذهن، يتلقى وينقل، وإنما يأتيه محملاً بخلفية قرائية ورصيد قبلي من المعلومات، وتجربة ذاتية مع النصوص ومع لغاتها الاصطلاحية. وهنا ينبغي لتعليمية المصطلح النقدي أن تأخذ شكل تتابع خطي أثناء بناء الدلالات، تغذي المعارف السابقة وتعدها كذلك.

وبعد؛ كانت هذه النظرات المنهجية مدخلا في الباب، وهي نظرات لا نزعم فيها الإحاطة الشاملة بالموضوع، فتلك غاية عزيزة بعيدة المنال، وإنما نريد أن نوجه الاهتمام من خلالها إلى أهمية تعليمية المصطلح النقدي، وضرورة معالجة مباحثها، وتناول قضاياها، وإيلاء المسألة ما تستحق من العناية في الدرس المصطلحي، ليتسنى استقراء مبادئ عملية وغدّة منهجية تيسر للطلبة امتلاك الجهاز الاصطلاحي، وتسعفهم في التحصيل المعرفي وعمليات البحث.

الهوامش:

¹ - المعجم والقاموس: دراسة تطبيقية في علم المصطلح. علي القاسمي. مكناسة منشورات كلية الآداب مكناس، جامعة المولى إسماعيل، سلسلة الندوات 12: 2000. ج 2، ص: 229.

² - أنظر: مقدمات في ديديكتيك اللغات والترجمة. عبد الله الهاشمي. مطبعة وراق سحلماسة الزيتون، مكتبة مساوي الخاصة مكناس، الطبعة الأولى 2006. ص: 112 - 113.

³ - التواصل: المفاهيم والقنوات. المفاهيم وأشكال التواصل. بناصر البعزاتي. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 92، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء. الطبعة الأولى، 1422هـ / 2001م. ص: 15.

- ⁴ - تعقيب على ورقة حمزة قبلان المزني "المشكل غير المشكل: قضية المصطلح العلمي". عبد الله الغدامي. علامات في النقد الأدبي، ع خاص، ج 8، م 2. محرم 1414 هـ / يونيو 1993م. ص: 39.
- ⁵ - تعقيب حمزة قبلان المزني. علامات في النقد الأدبي، ع خاص "المصطلح: قضاياها وإشكالاته". ج 8، م 2. محرم 1414 هـ / يونيو 1993م. ص: 49.
- ⁶ - المشكل غير المشكل: قضية المصطلح العلمي. حمزة قبلان المزني. علامات في النقد الأدبي، عدد خاص، ج 8، م 2. ص: 17.
- ⁷ - نفسه. ص: 20.
- ⁸ - الاشتقاق في اللغة العربية وسيلة لوضع المصطلح وتسميته، وله وظيفة في عملية النمو المصطلحي وتوسيع المادة الاصطلاحية؛ وهو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في الصيغة مع اشتراك الكلمتين في المعنى واتفاقهما في الأحرف الأصلية وترتيبها... جاء في المظهر: "وقال - ابن دحية - في شرح التسهيل: الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة؛ كضارب من ضرب، وخذِر من خذِر". (حذر: الأول اسم والثانية فعل). المظهر في علوم اللغة وأنواعها. عبد الرحمان جلال الدين السيوطي. شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه محمد أحمد جاد المولى بك، محمود أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البحايي. منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، طبعة 1406 هـ / 1986م. الجزء الأول. ص: 346.
- ⁹ - قال ابن جني (392هـ) في الخصائص معرفا للحقيقة والمجاز: "الحقيقة: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة. والمجاز: ما كان بضد ذلك. وإنما يقع المجاز ويُعدّل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة، وهي: الاتّساع، والتوكيد، والتشبيه. فإن عدم هذه الصفات كانت الحقيقة البتّة". الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية. الجزء الثاني. ص: 442.
- وبشكل المجاز أكثر اللغة خاصة في المجال الاصطلاحي، ويرى ابن جني أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة. يقول: "اعلم إن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة". الخصائص. ابن جني. ج 2، ص: 447.
- ¹⁰ - يعرف جلال الدين السيوطي "المعرب" بقوله: "هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعية لمعان في غير لغتها". المظهر. ج 1، ص: 268.
- وللتعريب مفهومان: عام وخاص. فالتعريب بمفهومه العام هو طريقة اللسان العربي في معالجة المصطلحات التي يستقبلها من الألسن الأخرى؛ أما مفهومه الخاص فهو الأخذ اللفظي المباشر للمصطلح غير العربي، وهو هنا يختص بالألفاظ دون الأفكار، ولذلك تضاف إليه آلية أخرى لاستكمال عموم البحث هي آلية الترجمة بوصفها تبحث عن اللفظ العربي المقابل للفظ الأجنبي من جهة المعنى.
- وللترجمة كذلك مفهومان: مطلق ومقيد. فالترجمة عند الإطلاق تعني النقل من لغة إلى أخرى؛ وهي عند التقييد تقنية تختص بتفسير اللسان. والفرق بين التعريب بمفهومه العام والترجمة بمفهومها العام أن الأول يطلق على ظاهرة الاقتراض المصطلحي من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية فقط؛ أما الثانية فهي الاقتراض والنقل بين اللغات على الإطلاق، وبذلك يتضح أن هناك عموما وخصوصا بين الظاهريتين، ويكون التعريب أخص من الترجمة. والتعريب بمفهومه العام يضم مجموعة من الآليات الجزئية هي:
- المصطلح المعرب: هو المصطلح الأجنبي الذي دخل إلى اللغة العربية، وأصبح من جنس كلام العرب بعد إخضاعه لقواعدها في نحوها وصرفها.
 - المصطلح الدخيل: هو المصطلح الأجنبي الذي دخل اللغة العربية بلفظه أو بتحريف طفيف في نطقه، وبقي مستعصيا على مقاييسها، فاقدا لصلته بها.
 - المصطلح المترجم: هو المصطلح الأجنبي الذي تم نقل معناه بمعادل لفظي عربي عن طريق المجاز أو الاشتقاق أو غيرها من وسائل وضع الألفاظ في العربية.
- ¹¹ - النحت تركيب كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر للدلالة على مركب من معاني الألفاظ المتكوّنة منها. قال ابن فارس: "العرب تُنحِتُ من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك: "رجل عَبَشِيّ" منسوب إلى اسمين". الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ق 4هـ). علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1418 هـ / 1997م. ص: 209 - 210.
- والنحت أسلوب ناشز في صياغة المصطلحات العربية، لأنه آلية غريبة عن طبيعة هذه اللغة الاشتقاقية؛ فلا توجد قواعد محددة وعلمية لكيفية صياغة المصطلح نحتا، وكل ما اتفق عليه الدارسون أن تمثل الكلمة المنحوتة الكلمتين المنحوت منها تمثيلا حسنا.

- وعَدَّ بعض اللغويين العرب النحت جزءاً من الاشتقاق، وسموه الاشتقاق الكبار وهو ضرب من الاختصار تصاغ فيه كلمة من كلمتين أو أكثر... غير أننا نرى أن النحت والاشتقاق آليتان مختلفتان، ففي الآلية الأولى نصوغ الكلمة بدمج كلمتين أو أكثر، أما في الثانية فإننا نولدها من كلمة واحدة فقط.
- 12- يُقصد بالضمائم الأشكال التركيبية التي تولدت من ضم المصطلح إلى غيره، أو غيره إليه، وحاصل ذلك أن المركب المصطلحي هو تعبير اصطلاحى مركب من كلمتين أو أكثر يدل على مفهوم واحد مستقل بذاته، يمكن تفكيكه إلى أجزاء دون أن تفقد أجزاؤه دلالتها الحقيقية. وهناك اختلاف بين التركيب والنحت بالرغم من اشتراكهما في توليد كلمة جديدة من كلمتين، فالأول تحافظ فيه الكلمتان/الكلمات على جميع حروفها وحركاتها، في حين أنها في الثاني تفقد بعض حروفها، وقد يتغير ترتيب حركاتها.
- 13- "تكون -علاقات الاتفاق والائتلاف- عادة بين المصطلحات التي تنظمها منظومة مفهومية ودلالية واحدة" (*1)؛ وتضم:
- الترادف: وتعني علاقة الترادف البحث في أوجه التشابه والتقارب في الملامح الدلالية بين المصطلح المدروس وباقي المصطلحات.
 - التناظر: "وهو من علاقات الائتلاف أيضاً، يكون فيها من التشابه والتماثل بين المصطلحين، إما من وجه واحد، أو من عدة أوجه. فقد يكون: تناظراً على سبيل التقارب... أو تناظراً قريباً من الترادف... أو تناظراً قريباً من التقاطع..." (*2).
- (1*) قضايا المصطلح النقدي في كتاب "العمدة" لابن رشيق. محمد أمهاوش. مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية ومؤسسة البحوث والدراسات العلمية، العدد الثامن، 1429هـ / 2008م. ص: 110.
- (2*) العرض المصطلحي للمصطلح. محمد أزهرى. دراسات مصطلحية. معهد الدراسات المصطلحية، ع 5، 1427هـ / 2006م. ص: 72 - 73.
- 14- علاقات الاقتران: "هي علاقات تركيبية يكون فيها بين المصطلحات ترابط خطي قوي. ومن شأن هذا الضرب من الاقتران أن يساعد على بيان حقيقة بعض المصطلحات عبر الوصف، والنعته، وتخصيص الدلالة، وحصر نطاق الامتداد الفكري، وتركيز النظر على جانب محدد من الدلالة، أو الشكل التعبيري، أو الأصل أو العلاقة بالآخر..." (*3).
- (3*) قضايا المصطلح النقدي في كتاب "العمدة". محمد أمهاوش. مجلة دراسات مصطلحية، ع 8. ص: 110 - 111.
- 15- "يقصد بالاختلاف، وجود لفظين بمعنىين مختلفين لا يجتمعان في آن واحد على شيء واحد" (*4)؛ وأشهر علاقات الاختلاف هي:
- "التضاد: وهو الجمع بين مصطلحين يكون بينهما نوع من التناقض والخلاف، بحيث لا يمكن الجمع بين دلالتيهما في وقت واحد، وغالباً ما يكون بين المتضادين شيء وسط..."
 - التناقض: وهو العلاقة بين مصطلحين يكون التناقض التام والمخالفة الشديدة بين معنييهما، بحيث لا يكون بينهما وسط غالباً...
 - التقابل: هو الجمع بين مصطلحين لهما معنيان لم يصل إلى حد التضاد أو التناقض، بل يكون بينهما مجرد اختلاف من بعض الوجوه، لا يصل إلى حد التناقض الجزئي أو التام" (*5).
- (4*) الدراسة المفهومية: تعريفها وأنواعها وعناصرها المنهجية. فريدة زمرد. دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية، ع 5، 1427هـ / 2006م. ص: 56.
- (5*) العرض المصطلحي للمصطلح. محمد أزهرى. مجلة دراسات مصطلحية، ع 5. ص: 73 - 74.
- 16- من علاقات التداخل والتكامل نجد:
- علاقة العموم والخصوص: يكشف بها عن جوانب من الفروق القائمة بين المصطلحات، إذ قد يشمل مصطلحٌ أولٌ معنى ثانٍ ويفوقه، ويكون الثاني بذلك جزءاً من الأول.
 - علاقة الأصل والفرع: "كأن يجمع بين المصطلحين علاقة يتبين منها ما هو المصطلح الأصل أو القاعدة، وما هو المصطلح الفرع... وقد تنفرع عن الفروع فروع أخرى" (*6).
- (6*) العرض المصطلحي للمصطلح. محمد أزهرى. دراسات مصطلحية، ع 5. ص: 75.
- 17- في التضاف يستدعي ذكر أحد المصطلحين وتصوره ذكر الآخر وتصوره، ويكون مفهوم كل واحد منهما موقوفاً على تبين مفهوم الآخر وتحديد؛ مثل ذلك التضاف الموجود بين مصطلحي "اللفظ" و"المعنى".

لائحة المصادر والمراجع:

- تعقيب حمزة قبلان المزيني. علامات في النقد الأدبي، ع خاص "المصطلح: قضايا وإشكالاته". ج 8، م 2. محرم 1414 هـ / يونيو 1993 م.
- تعقيب على ورقة حمزة قبلان المزيني "المشكل غير المشكل: قضية المصطلح العلمي". عبد الله الغدامي. علامات في النقد الأدبي، ع خاص، ج 8، م 2. محرم 1414 هـ / يونيو 1993 م.
- التواصل: المفاهيم والقنوات. المفاهيم وأشكال التواصل. بناصر البعزاني. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 92، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء. الطبعة الأولى، 1422 هـ / 2001 م.
- الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية. الجزء الثاني.
- الدراسة المفهومية: تعريفها وأنواعها وعناصرها المنهجية. فريدة زمرد. دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية، ع 5، 1427 هـ / 2006 م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ق 4هـ). علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1418 هـ / 1997 م.
- العرض المصطلحي للمصطلح. محمد أزهرى. دراسات مصطلحية. معهد الدراسات المصطلحية، ع 5، 1427 هـ / 2006 م.
- قضايا المصطلح النقدي في كتاب "العمدة" لابن رشيق. محمد أمهاوش. مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية ومؤسسة البحوث والدراسات العلمية، العدد الثامن، 1429 هـ / 2008 م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها. عبد الرحمن جلال الدين السيوطي. شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى بك، محمود أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي. منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، طبعة 1406 هـ / 1986 م. الجزء الأول.
- المشكل غير المشكل: قضية المصطلح العلمي. حمزة قبلان المزيني. علامات في النقد الأدبي، عدد خاص، ج 8، م 2.
- المعجم والقاموس: دراسة تطبيقية في علم المصطلح. علي القاسمي. مكناسة منشورات كلية الآداب مكناس، جامعة المولى إسماعيل، سلسلة الندوات 12: 2000. ج 2.
- مقدمات في ديداكتيك اللغات والترجمة. عبد الله الهاشمي. مطبعة وراقة سحلماسة الزيتون، مكتبة مساوي الخاصة مكناس، الطبعة الأولى 2006.